النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة جيوبوليتيكية

الدكتور فهد عبد الرحمن آل ثاني
قسم الجغرافيا - كلية الإنسانيات
والعلوم الاجتماعية - جامعة قطر

أهمية موضوع البحث :

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية دولية كبيرة منذ قرون بسبب مزاياها الموقعية والموضوعية ، الأمر الذي جعلها محط أطماع القوى الخارجية للسيطرة عليها . إذ تعرضت طوال تاريخها إلى أطماع الطامعين واعتداءاتهم عليها بغرض الافادة من موقعها والتحكم في مواردها واستغلالها . وترتب على ذلك ظهور تيارات سياسية دولية تحاول أن تحقق أكبر قدر من المكاسب على حساب أبنائها . وتطورت المنافسة الشديدة بين هذه التيارات إلى صراع مرير لسنوات طويلة بينها . وبرهنت الأحداث على أن الغلبة تكون للقوي على الدوام .

وهناك دوافع متنوعة للصراع على المنطقة ومحاولة السيطرة عليها ، ويمكن أن نجملها فيما يلي :

أ - دوافع تاريخية : تحاول بعض الدول التي كانت المنطقة جزء من امبراطوريتها القديمة العودة إلى المنطقة ثانية بصورة أخرى ، فالأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربية تعود في جزء منها إلى الادعاء بأن هذه المنطقة كانت جزء من امبراطوريتها .

ب - دوافع اقتصادية : تشكل هذه المنطقة طريقاً ملاحياً مهماً يربط بين أوربا وجنوبي آسيا والشرق الأقصى . وكانت في العصر العباسي قد شهدت حركة تجارية مزدهرة، كما أنها شكلت في عصر المماليك إحدى الطرق التجارية الرئيسية الثلاثة التي تربط بين آسيا وأوربا . ومن جهة ثانية فإنها غنية بحقول النفط والغاز الطبيعي التي تحتاج إليها الدول الصناعية بصورة خاصة .

ج - دوافع استراتيجية : تتمثل هذه الدوافع في الأهمية الاستراتيجية لموقع المنطقة ، وما يترتب على ذلك من أطماع الدول الأوربية في السيطرة على الخليج ، والمنافسة فيما بينها على مناطق النفوذ خلال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وتركزت المنافسة على منطقة الخليج بين القطبين العالميين للقوى وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة التي وقعت بين أوائل الخمسينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين .

ويركز الأمن الإقليمي العربي على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصير الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي . وقد تأسست بناءا على هذا المفهوم ثلاث مجموعات إقليمية عربية هي : مجلس التعاون الخليجي القائم منذ عام ١٩٨١ . ومجلس التعاون العربي الذي أنشئ هو واتحاد المغرب العربي في أسبوع واحد من أواسط شهر شباط / فبراير ١٩٨٩ . (الفيلالي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤) .

ويهمنا في هذه الدراسة أن نوضح بأن أهم المبادرات التي قام بها زعماء الدول الخليجية هي إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي اقتضت الظروف أن ينشأ لمواجهة بعض الأحداث التي شهدتها المنطقة مثل الثورة الإيرانية وسياسة تصدير الثورة ، والغزو السوفيتي لأفغانستان ، والحرب العراقية الإيرانية . ويضم المجلس في عضويته دول المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عُمان ، وقطر ، والكويت ، والبحرين ٩ (شكل ١) .

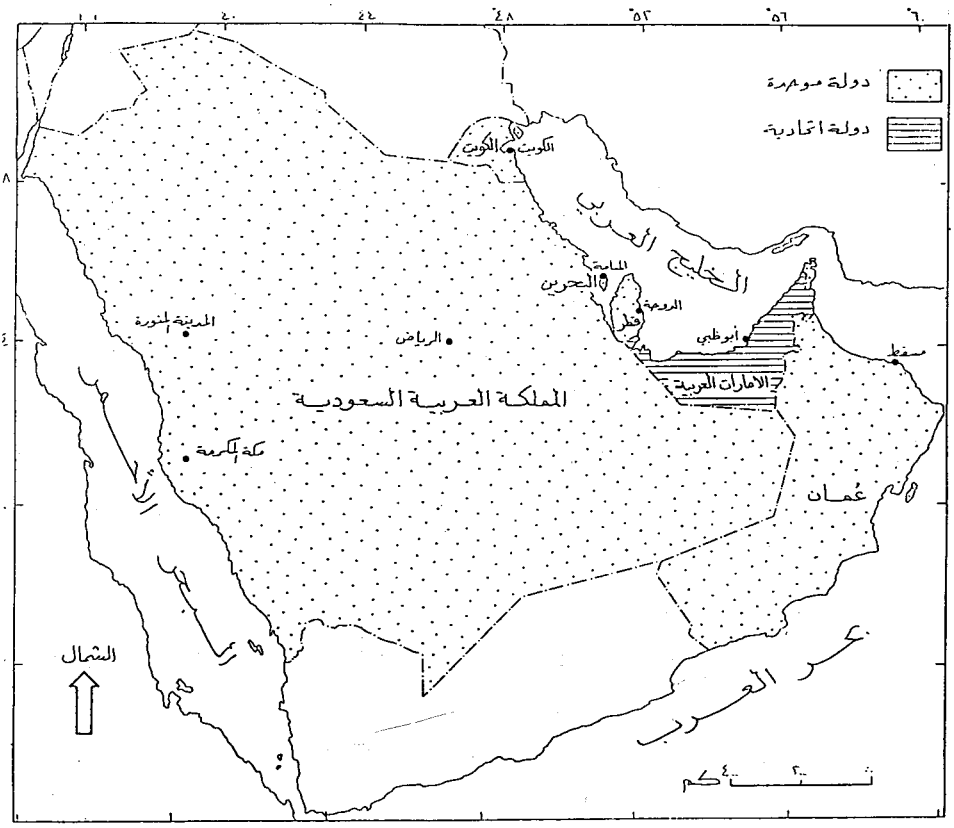

شكل (١)

توزيع دول مجلس التعاون الخليجي حسب النظام السياسي.

وقد برهن هذا المجلس على أنه يلعب دوراً مهماً كمجموعة إقليمية في تحقيق الأمن الأقليمي العربي ، إذ أنه أقر اتفاقية اقتصادية استهدفت إنشاء سوق خليجية مشتركة من خلال منطقة تجارة حرة ثم منطقة جمركية ، وأجاز انتقال مواطنيه داخل تلك السوق، ثم قام بوضع استراتيجية مشتركة للتنمية لأعضائه وإلى اتباع ما سماه " التخطيط التكاملي " ، وصياغة نموذج رياضي للإقليم للربط بين مسارات التنمية في البلدان الخليجية (الإمام ١٩٩٠ ، ص ٥٨) .

مشكلة الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث مرتكزاته وتفاعلاته المكانية وخصائصه . ويصبح بمقدورنا أن نصل ملامح هذا النظام ومكانته عربياً وإسلامياً ودولياً ، وأن نبلور سياسة جغرافية تستند إلى مخرجات هذا النظام وتساعدنا في استشراف المستقبل من خلال تخطيط يسهم في الوصول به إلى مرحلة تمكنه من مواجهة العولمة .

ويحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

أ - ما الظروف والأحداث التاريخية التي شهدتها منطقة الخليج العربي وسارت بها نحو تأسيس نظام إقليمي يتضمن تجمع دول مجلس التعاون الخليجي ؟

ب - ما المرتكزات الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها نظام دول مجلس التعاون الخليجي ويمارس دوره الوظيفي وعملياته من خلالها ؟

ج - ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ؟ وكيف ننظر إلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ؟

وبمعنى آخر فإن هذا البحث سيدرس جيوبوليتيكية منطقة الخليج العربي بأبعادها

التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بغرض استشراف مستقبل المنطقة . وسوف نبرز دور المنطقة من خلال تجمعها الإقليمي في التأثير والتأثر بالمتغيرات الدولية وكيف يمكنها أن نواجه تحديات العولمة وأن تسهم في ترسيخ دعائم الأمن القومي العربي.

البعد التاريخي :

منذ انطلاق مرحلة الاستكشافات الجغرافية الأوربية في القرن الخامس عشر الميلادي ، أصبحت منطقة الخليج من المناطق المهمة في مسرح السياسة العالمية ، ومما يؤكد هذه الحقيقة التاريخية حدوث تنافس وصراع بين القوى الأوربية المختلفة على منطقة الخليج ، وبخاصة بين القوى البرتغالية والهولندية والفرنسية والبريطانية . ومنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي ، أصبحت بريطانيا القوة الرئيسية المسيطرة في الخليج. وتعود أهمية ذلك إلى أن الخليج يعتبر الحلقة التي تربط ما بين بريطانيا ومستعمراتها في جنوب وجنوب شرقي آسيا .

ونظراً لأهمية منطقة الخليج فإنها تشكل نعمة ونقمة على سكانها في آن واحد ، ففي مقابل المزايا التي تحظى بها المنطقة ، ظل المشايخ من حكامها يعانون من مشكلة مزمنة تتمثل في المحافظة على أمن الخليج واستقراره . ففي اتفاقية الهدنة التي تم توقيعها بين إمارات الساحل الغربي للخليج وبريطانيا عام ١٨٥٣م تعهد الحكام فيها ألا يشنوا حرباً بحرية على بعضهم البعض ، وأعطت هذه الاتفاقية الحق لبريطانيا في أن تتولى أعمال الشرطة على طول السواحل الخليجية ، وأن تشرف على الشؤون الخارجية للإمارات الخليجية ، وكان عددها آنذاك عشر إمارات هي : الكويت والبحرين وقطر والإمارات السبع (القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) . (١٩٨١ Amin) .

وعموماً أعقب اتفاقية الهدنة البريطانية توقيع اتفاقية الحماية البريطانية ، ومنها

على سبيل المثال لا الحصر ، الاتفاق الأنجلو تركي . وتنص المادة الحادية عشرة في ميثاق الاتفاق على أن تتنازل تركيا عن قطر ، ويبقى حكمها عند الشيخ جاسم بن محمد (رحمه الله) وخلفائه من بعده في ٢٨ يوليو ١٩١٣م ، وتتعهد بريطانيا بحماية قطر ضد أي اعتداء خارجي . ثم تلتها اتفاقية الحماية عام ١٩١٦م الموقعة ما بين الشيخ عبد الله بن جاسم (رحمه الله) والحكومة البريطانية . وكانت اتفاقية الحماية لإمارات الساحل المتهادن تسبق قطر بقرن تقريباً عام ١٨٢٠م . (الشلق + المنصور ١٩٧٩) + (Doha Palace ١٩١٦) .

ونتيجة لهذه الاتفاقيات الأمنية ، بقي الوضع الأمني في الخليج هادئاً على أقل تقدير من غزو القوات الإقليمية الكبرى نسبياً ، وإن بقي نوع من الصراع الداخلي ما بين الإمارات الخليجية ، ولكن غالباً ما يكون تحت السيطرة بالنسبة لبريطانيا ، وإن كان البعض يتهمها بإشعاله تارة وإخماده تارة أخرى .

واستمر هذا الوضع السياسي والأمني إلى الستينيات من القرن العشرين عندما أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من الخليج . وقد شكل هذا الإعلان هزة بالنسبة للقوة الحليفة الأخرى في الناتو لأنها تعتمد على بريطانيا في إيجاد التوازن الاستراتيجي في المنطقة . وقد بدأ الحديث عن فراغ سياسي في الخليج منذ أن أعلنت حكومة هارولد ويلسون العمالية الانسحاب من الخليج .

وتزامن مع ذلك الاعلان العديد من الدعوات بضرورة ملء الفراغ المحتمل عن طريق إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة تهدف إلى ما يلي :

أ - الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة .
ب - المحافظة على الوضع السياسي القائم .
ج - ضمان وصول إمدادات النفط .
د - صد أي هجوم محتمل على المنطقة .

هـ - محاربة انتشار الايديولوجيات المضادة للمصالح الغربية في المنطقة .

ومن هنا كان على المملكة المتحدة تسوية الأوضاع قبل البدء في الانسحاب من الخليج . وكان من بين السيناريوهات المقترحة لضمان أمن الخليج العربي خطة تأسيس اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي يضم الإمارات الخليجية لتتمكن من حماية نفسها . وقد تم تنفيذ الخطة بتوقيع اتفاقية قيام اتحاد بين تسع مشيخات خليجية هي : قطر والبحرين والإمارات السبع (القائمة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة) وذلك بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨م . غير أن الخطة لم تنجح لأسباب نذكر منها ما يلي :

أ - احتجاج بعض القوى الخليجية الكبرى نسبياً على قيام هذا الاتحاد .
ب - الاختلاف على حسم قضية الزعامة الاتحادية .
ج - الاختلاف على تشكيل مجالس تشريعية منتخبة .
د - الاختلاف على موقع العاصمة الاتحادية .
هـ - الاختلاف على حسم الطريقة التي سوف تعتمد من خلالها ميزانية الاتحاد .
و - غموض موقف الاتحاد من احتلال إحدى الإمارات فيه أو أجزاء منها .
ز - الخلافات القائمة ما بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد على الحدود وغيرها .
ح - البعد المكاني بالنسبة لبعض إمارات الاتحاد نسبياً .

وقد أدت الأسباب سالفة الذكر إلى فشل خطة قيام اتحاد فيدرالي ما بين الإمارات التسع . ونجم عن ذلك قيام قطر بالإعلان عن استقلالها بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٧١م ، كما قامت البحرين أيضاً بالإعلان عن استقلالها بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧١م ، وتشكل اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة من الإمارات السبع (أبو ظبي ، ودبي ، والشارقة ، ورأس الخيمة ، وعجمان ، والفجيرة ، وأم القوين) .

ويمكن أن نوجز الأسباب التي أدت إلى اتخاذ بريطانيا قراراً بالانسحاب من منطقة الخليج العربي فيما يلي :

أ - انتهاء دور الدول النووية (مثل بريطانيا) من الناحية الجيوبوليتيكية بسبب نضج القوميات في المستعمرات البريطانية ، والبدء في بروز دور الدول القارية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق .

ب - ممارسة حزب العمال البريطاني ضغوطاً على حكومته للانسحاب من مستعمراتها .

ج - التدهور الاقتصادي الذي أصاب بريطانيا وشروط صندوق النقد الدولي بتخفيض العملة .

د - ميزانية التقشف الحادة التي اعتمدتها حكومة المملكة المتحدة في أواخر الستينيات.

وقد ترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج حدوث فراغ سياسي وعسكري يستدعي وجود قوة كبرى لملء هذا الفراغ ، وكانت المرشحة الوحيدة لهذا الدور هي الولايات المتحدة الأمريكية لما لها من مصالح اقتصادية واستراتيجية في منطقة الخليج العربي . ولكن لم تكن الولايات المتحدة ترغب في تلك الفترة التدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى بسبب احتمال تعرضها إلى ضغوط تمارس عليها من قبل الكونغرس نتيجة فشلها الذريع في فيتنام ، وتبني الكونغرس قرار الحد من صلاحيات الرئيس في إرسال قوات أمريكية للقتال خارج الأرض الأمريكية دون الموافقة المسبقة من الكونجرس .

وفي ضوء ذلك لجأت الولايات المتحدة في سياستها مع الخليج إلى إنشاء قاعدة خليجية محلية تستطيع أن تحمي نفسها بنفسها استناداً إلى مبدأ العمودين المتساندين، وقامت بالتنسيق مع حليفتيها المتمثلتين في إيران والمملكة العربية السعودية للوقوف معها والتصدي للخطر الشيوعي المحتمل .

وفي عام ١٩٧٦ اتجهت السياسة الأمريكية نحو إقامة مشروع أمريكي لتأسيس منظومة خليجية تضم جميع الدول المطلة على الخليج بما فيها إيران والعراق ، وتكون هذه المنظومة مسؤولة عن أمن واستقرار المنطقة . غير أن المشروع لم يكتب له أن يرى النور نتيجة قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين .

وأصبح الخليج منقسماً إلى ثلاث أيديولوجيات متناحرة تمثلت في نظام الثورة الراديكالية في إيران ، ونظام البعث العربي في العراق ، والأنظمة الملكية في دول الخليج العربية . نتيجة لذلك تعذر قيام هذه الأنظمة الثلاثة بالتنسيق فيما بينها استراتيجيا لمواجهة الخطر الشيوعي من الاتحاد السوفيتي السابق . (بويهي ١٩٩٨ ، ص ٨٤ - ٨٧) . والأسوأ من ذلك محاولة كل دولة في منطقة الخليج أن تحافظ على توازن معين خشية التعرض إلى الالتهام من قبل دول الجوار . (مقلد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٠) .

وبعد ذلك نشبت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨١ - ١٩٨٨) التي استمرت فترة ثماني سنوات . وشكلت هذه الحرب هزة إقليمية كاملة لجميع دول المنطقة من النواحي السياسية والاستراتيجية والاقتصادية .. إلخ . وحتمت المتغيرات الجديدة على الولايات المتحدة أن تطبق مبدأ كارتر الذي ينص على إنشاء قوات أمريكية للتدخل السريع ، وعلى ضرورة توفير الخيارات المتعددة أمام السياسة الأمريكية كأن تسعى إلى ضم باكستان للنظام الإقليمي الخليجي من الناحية الأمنية ، وإلى إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة . وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح .

وفي المقابل ، لم تبق القوة المضادة للغرب مكتوفة الأيدي بالنسبة للتصورات الأمنية لمنطقة الخليج والمحيط الهندي بشكل عام ، فهناك بعض التصورات للمدرسة الشرقية المضادة للغرب ، ولكنها فشلت تقريبا بفشل النظام الشيوعي الاشتراكي بشكل عام منذ عام ١٩٩٠م . ولكن التصور الأمريكي الحقيقي ربما نستطيع أن نستشفه من تصور المستشار الأمريكي الأسبق للأمن القومي بريجنسكي من قوله : « أن منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة أنظمتها المحلية الصمود أمام ضغوط التحديث من جهة ، ومواجهة تهديد الانبعاث الإسلامي من جهة أخرى » . وأضاف قائلاً « بأن على الولايات المتحدة إيجاد سيناريو كامل للاستقرار المطلوب . وحماية مصالحها في المنطقة » . (العيدروس ، ط ١ .)

وأهم المبادرات التي قام بها زعماء الدول الخليجية ، إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وإن كان الكثير من المحللين السياسيين يعتقدون بأن قيام المجلس يعزي إلى تعرض المنطقة إلى هزات أمنية في عام ١٩٨١ وهو العام نفسه الذي أنشئ فيه المجلس. ونذكر من بين هذه الأحداث قيام الثورة الإيرانية ، وتعرض أفغانستان إلى الغزو السوفيتي ، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية . (عبد الله ١٩٩٨) .

إن نشأة مجلس التعاون الخليجي يشكل نظاماً إقليمياً عربياً ، ويعبّر عن التشابه الكامل للهوية العربية الخليجية . فمن الناحية السياسية نجد أن دول المجلس جميعها ذات أنظمة (ملكية) وراثية ، ومن الناحية الاقتصادية نجد أنها ذات اقتصاد موجه ذي السلعة الرئيسية الواحدة المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي ، ومن الناحية الحضارية تتسم جميعها بوحدة اللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد . ويمكن القول بأن جميع المواطنين الخليجيين لغتهم الرئيسية هي اللغة العربية ، ودينهم هو الإسلام الذي يشكل عاملاً مهماً من عوامل الوحدة في المنطقة ، وهم جزء من الأمة العربية . (آل ثاني ٢٠٠٠ ص ٢٩ - ٣٢) .

والخلاصة فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بميزة تكاد تكون فريدة بالنسبة لبقية أجزاء العالم ، وتتمثل هذه الميزة في الوحدة الحضارية المتشابهة بين دول المنطقة والمتمثلة في الاندماج القومي والديني وفي النضج السلالي . ولكن المشكلة تكمن في وجود أقليات في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويصل عدد بعضها إلى نحو (٣٠ ألف نسمة) ، وهي من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والتعليم المحدود ، ويرتفع معدل الزيادة الطبيعية بين أفرادها ليصل إلى ٥ر٣٪ سنوياً . وفي حال عدم سعي المجتمع الخليجي لايجاد آليات مناسبة لاتخاذ قرار مناسب بالنسبة لها ، فإنها سوف تصبح مصدراً للقلاقل في المستقبل .

وتعاني دول المجلس من مشكلة تنظيمية وتخطيطية تتعلق بالكفاءات العلمية الخليجية الموجودة لديها والتي أنفقت عليها مليارات الدولارات ، وهذه الكفاءات لا

يستفاد منها بالقدر اللازم وبوضعها في الأمكنة المناسبة لها ، ويعزي ذلك إلى خشية فئة الصفوة على نفوذها من التقلص فتحاول أن تقفل معظم الأبواب أمام مفكري الأمة. ولكن مما يخفف من هذه المشكلة اتجاه بعض القيادات الخليجية لإعطاء الفرصة للمشاركة الشعبية وتشكيل مجالس منتخبة ، الأمر الذي يدعم خطط التنمية والأمن في المنطقة .

وعموماً نرى أن الكويت كانت ولا تزال من أفضل الدول الخليجية في المشاركة الشعبية منذ عام ١٩٢١ ، حيث أسس أول مجلس للأمة الكويتية عام ١٩٦٣ ، وأصدر أمير البلاد أخيراً مرسوماً سمح فيه بمشاركة المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية القادمة . ويوجد في سلطنة عُمان مجلس شورى منتخب ، وفي الإمارات أنشئ المجلس الوطني بالتعيين ، وفي السعودية أسس مجلس شورى بالتعيين مثلما أسس في قطر مجلس شورى بالتعيين أيضاً ، وفي البحرين يوجد مجلس وطني نصفه بالانتخاب ونصفه الآخر بالتعيين . وأرى أن تصبح المجالس التشريعية في دول المجلس بالانتخاب تمهيداً لإنشاء برلمان خليجي موحد يتم اختيار أعضاءه من المجالس التشريعية .

البعد السياسي للموارد :

يقدر مجموع عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٢٧ر٥ مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٩م ، ويتفاوت حجم السكان ما بين دول المجلس مع أنه يعد صغيراً في معظمها (شكل ٢) . ويشكل الأجانب أكثر من ثلث سكان المنطقة ، ويأتي معظم العمالة الأجنبية من مناطق جنوب شرقي آسيا ، ويليهم في المرتبة الثانية العمال العرب ، ثم العمال الأمريكيون والأوربيون . (ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٩) .

ويقدر متوسط معدل الزيادة الطبيعية لسكان الخليج بحوالي ٣ر٥٪ سنوياً . وهذا يعني أن المجتمع الخليجي يتضاعف كل عشرين عاماً (شكل ٣) ، أي لو

افترضنا أن عدد المواطنين الخليجيين الآن يقدر بنحو ١٧٫٥ مليون نسمة ، فإن هذا العدد سيصل إلى ٣٥ مليون نسمة بعد عشرين عاماً . ويقدر معدل الخصوبة عند المرأة الخليجية بنحو ٦ أطفال لكل امرأة يقع عمرها ما بين ١٥ - ٤٩ عاماً . ويقدر العمر الوسيط لأفراد المجتمع الخليجي بنحو ١٦ عاماً ، مما يشير إلى أن المجتمع الخليجي مجتمع شاب . ومما يؤكد هذه الحقيقة أن نسبة المواطنين الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً تبلغ ٤٧٪ من سكان الخليج ، بينما تبلغ نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ - ٥٩ عاماً نحو ٤٨٪ ، ونسبة الذين تبلغ أعمارهم ستين عاماً فأكثر تصل إلى ٥٪ من سكان الخليج . (آل ثاني ٢٠٠٠ ، ص ٤٨ - ٥١) .

وتشير أرقام العاملين من الخليجيين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى أن نسبة العاملين في النشاط الأولي (زراعة وصيد وغابات) تشكل ١٠٪ من القوى العاملة الخليجية ، وأن نسبة العاملين في الأنشطة الثانوية (صناعة استخراجية وتحويلية وكهرباء وماء وبناء وتشييد) تشكل ٣٠٪ ، وأن نسبة العاملين في النشاط الثالث تصل إلى ٦٠٪ من القوى العاملة .

وتحقق دول مجلس التعاون الخليجي قيمة كبيرة من ناتجها المحلي الاجمالي تقدر بنحو ٢٩٦ مليار دولار ، ويقدر المتوسط السنوي لنصيب الفرد الخليجي من الدخل بنحو ٩٣٧٥ دولار (شكل ٤) و (شكل ٥) ، ويسهم قطاع النشاط الأولي (الزراعية والصيد والغابات) بأقل من ٥٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس .

والجدير ذكره أن جميع دول المجلس تعد من الدول المستوردة للسلع الغذائية بأنواعها المختلفة . وربما أفضلها حالاً تلك الدول التي يبلغ فيها معدل النمو السنوي للانتاج الغذائي المحلي ٢٪ تقريباً ، ويصل فيها معدل الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء إلى ٦٪ ، ولابد لهذه الدول من تبني استراتيجية لتنمية الموارد الغذائية إلى أقصى حد ممكن وذلك لحفظ التوازن الاستراتيجي بتوفير الأمن الغذائي .

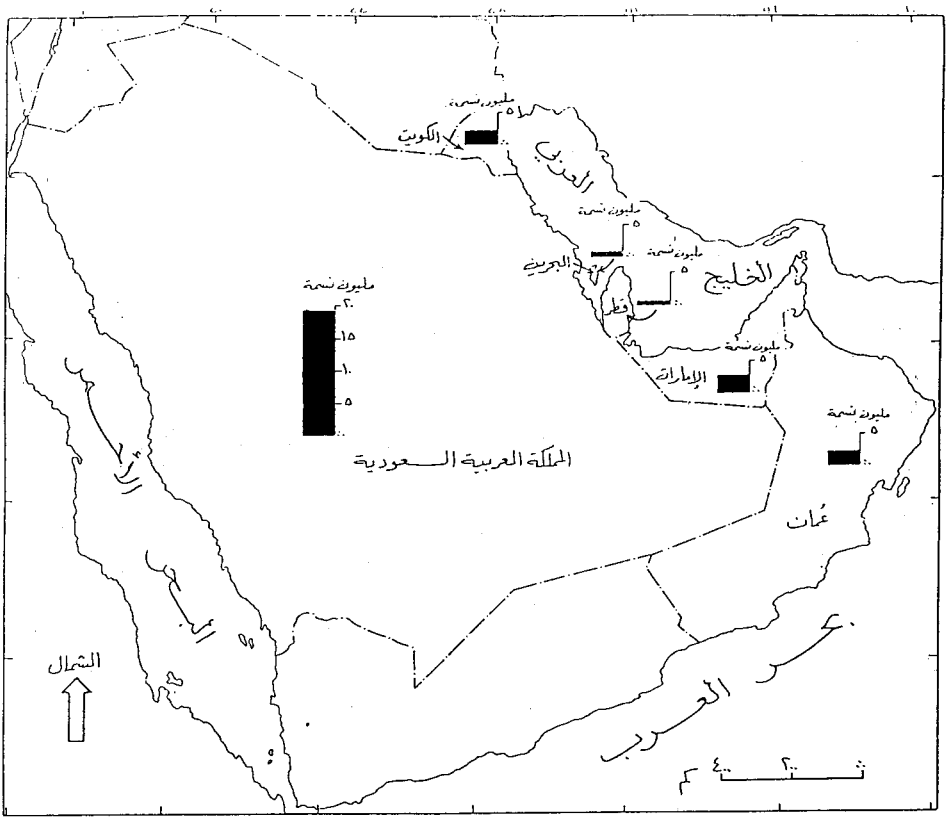

شكل (٢)

التوزيع النسبي للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧٧م.

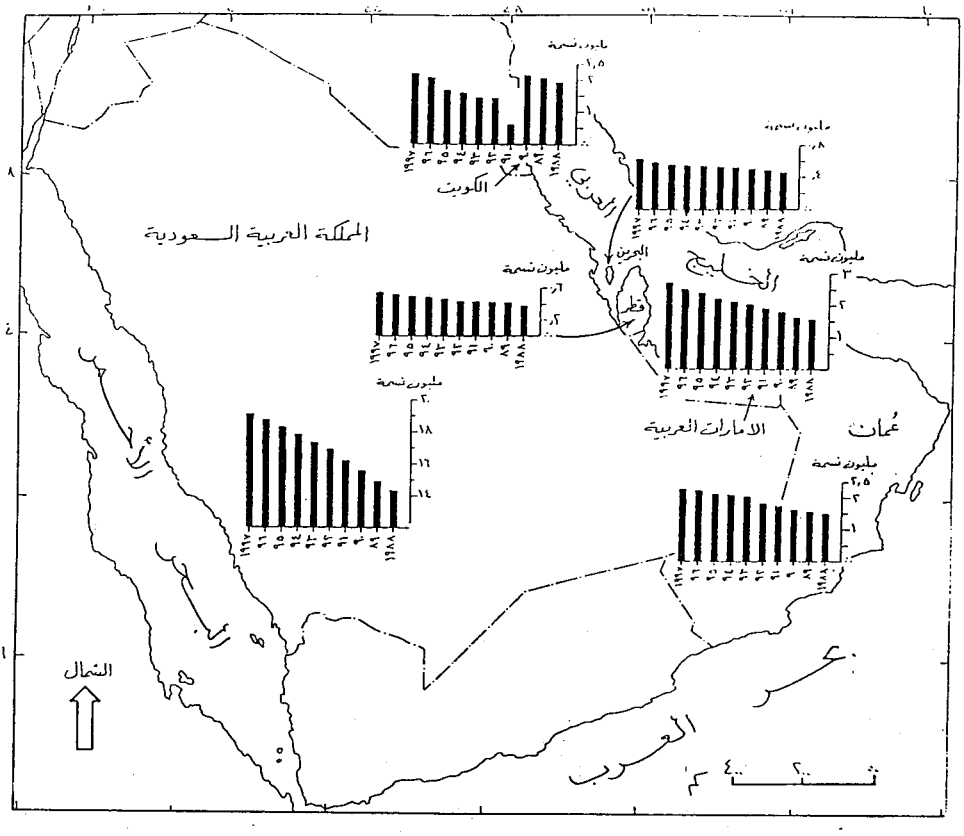

شكل (٣)
تطور نمو عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي .

وتطل جميع دول المجلس على خلجان يصل عمقها إلى أقل من ٢٠٠ م ، وهذا يجعلها من المناطق التي يتوافر فيها البلانكتون بكثرة ، وهو يعتبر السلسلة الغذائية الرئيسية للأسماك والجمبري . ويمتلك الخليج إمكانيات كبيرة جداً لتنظيم حرفة الصيد، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة البحرية ، وخاصة إذا علمنا أن مياه الخليج تعاني من ارتفاع معدل التلوث فيها بنحو خمسين مرة أكثر من المعدل الطبيعي في البحار . ولو استطاعت دول المجلس تنظيم حرفة الصيد وتوفير الحماية الكاملة حسب المقاييس العالمية ، فستصبح دول الخليج من المناطق الرئيسية لتصدير الأسماك في العالم . ولكن الدور الذي تقوم به هذه الحرفة الآن هو محاولة توفير الاكتفاء الذاتي من الأسماك. والغريب هنا هو أن الطابع الاستهلاكي الخليجي امتد حتى إلى هذه الحرفة ، حيث تسعى الدول الخليجية لاستيراد بعض أنواع الأسماك ومنها المعلبة من الأسواق الأجنبية .

أما بالنسبة لمساهمة قطاع الأنشطة الثانوية (الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والماء والبناء والتشييد) في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ، فتصل نسبتها إلى ٥٤٪ من إجمالي الناتج المحلي . ويعد هذا القطاع المصدر الرئيسي للعائدات المالية وتزويد دول مجلس التعاون بالعملة الصعبة ، كما أنه يشكل الجهاز التوظيفي الثاني في هذه الدول .

وتفتقر دول مجلس التعاون الخليجي إلى المعادن الفلزية باستثناء دولتين هما المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان اللتان تتوافر فيهما كميات كافية من هذه المعادن مثل النحاس والحديد والرصاص والذهب والفضة والزنك والمواد المشعة . غير أن جميع دول المجلس غنية بالمعادن اللافلزية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي والجبص والصخور والطفل .. إلخ . ويشكل النفط والغاز الطبيعي ٥٢٪ و ١٣٪ من الاحتياطي العالمي على التوالي ، وهما حجر الزاوية بالنسبة للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي .

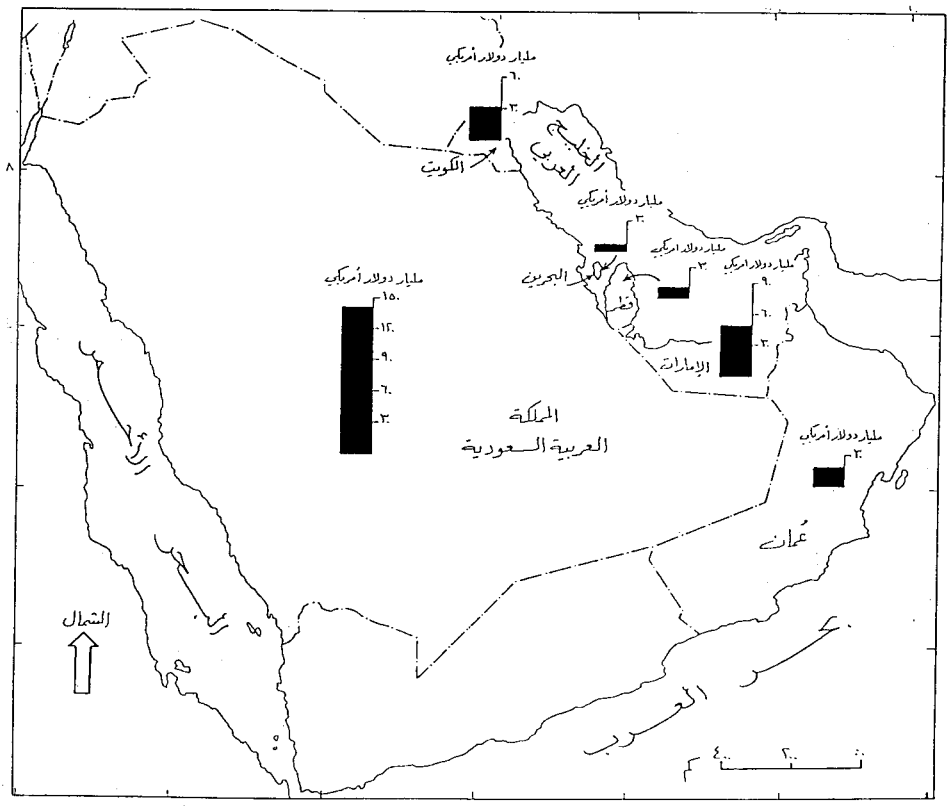

شكل (٤)

إجمالي قيمة الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي
(بالأسعار الجارية) عام ١٩٩٧م.

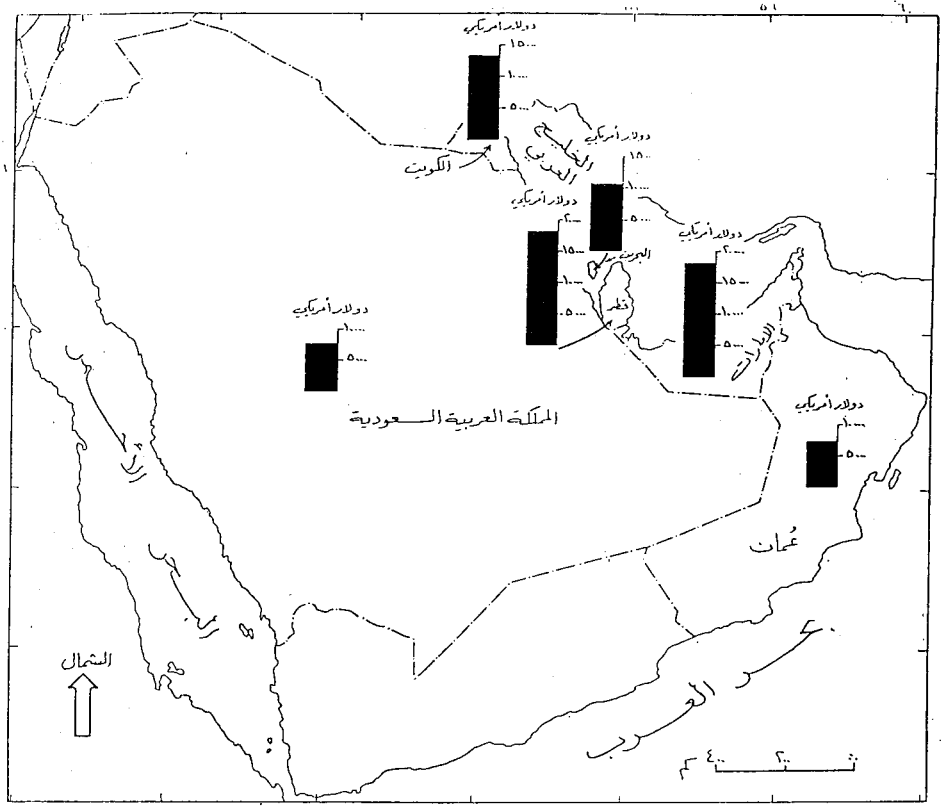

شكل (٥)

دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي

في دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٧م.

وتستفيد دول المجلس من الموارد الهيدروكربونية في عملية التنمية الصناعية . ففي الفترة الأخيرة برزت عدة مدن صناعية في دول المجلس ومنها مدن للصناعات الثقيلة مثل الجبيل وينبع في المملكة السعودية ، ومسيعيد ورأس لفان في قطر ، ورويس في أبو ظبي ، وسترة في البحرين ، والشعيبة في الكويت . ويعتبر الهيدروكربونية طاقة ومادة أولية تسهم في إقامة الصناعات الثقيلة في دول المجلس ، ومن أهم هذه الصناعات تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي . وتعد هذه الصناعات قاعدة رئيسية لانطلاق الصناعات الكيماوية الأخرى مثل البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية . واستطاعت دول المجلس أن تستفيد أيضاً من الصناعات الموجهة للطاقة مثل الصناعات المعدنية كالحديد والصلب والألمنيوم والنحاس . (١٩٩٢ Al - Thani F.,).

وعلى الرغم من النهضة الصناعية الشاملة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن جزءاً كبيراً من صناعاتها الاستخراجية في النفط الخام لا يزال يصدر إلى الأسواق الخارجية . ويقدر ما أنتجته دول المجلس من النفط الخام بنحو ٤٩٣٧ مليون برميل في عام ١٩٩٧ أو ما نسبته ٢٠٪ من الإنتاج العالمي ، يصدر ٨٠٪ منه كمادة خام إلى الأسواق العالمية .

أما بالنسبة لقطاع الأنشطة الثالثة (القطاع الخدمي) فإنه يشكل المرتبة الثانية من حيث إسهامه في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس . ويتضمن هذا القطاع الخدمي الخدمات الحكومية والتجارة والفنادق والمطاعم والمواصلات والتخزين والتأمين والعقار والإسكان . ويسهم هذا القطاع الخدمي بنحو ٤١٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ، ويعمل فيه نحو ٦٠٪ من القوى العاملة الخليجية .

وقد بدأت تظهر بعض الدول المتخصصة في بعض أنواع الخدمات مثل دولة البحرين وإمارة دبي المتخصصتين في التجارة والبنوك والتأمين . كما بدأت بعض دول المجلس بإنشاء المشاريع السياحية في الوقت الحاضر معتمدة على المناطق الساحلية الكبيرة

الممتدة على طول الخليج . وتشهد جميعها نهضة تعليمية وصحية ملموسة لما تنفقه من أموال كبيرة في تطوير هذين القطاعين وتنميتهما . وتشير الأرقام إلى أن عدد الطلاب في المدارس الحكومية ازداد من (٤) ملايين عام ١٩٩٢ إلى (٦) ملايين طالب عام ١٩٩٧ . كما ازداد عدد المعلمين من ٢٧٤ (ألف) إلى ٤٠٨ آلاف معلم ومعلمة ، وازداد عدد طلاب الجامعات من ١٦٣ (ألف) إلى ٢٢٤ (ألف) طالب جامعي .

كما تشير الأرقام إلى ازدياد عدد المستشفيات من (٤٠٣) عام ١٩٩٢ إلى (٤٣٥) مستشفى عام ١٩٩٧ ، وازدياد عدد الأطباء من (٣٥ر٥٠٥) إلى (٤٣ر٩٧٩) طبيباً . وبعد أن كانت معدلات الوفيات مرتفعة في دول المجلس (٢٠ في الألف) في عقدي الخمسينيات والستينيات ، أصبح معدلها في الوقت الحاضر (٥ في الألف) ، وهي من بين أقل المعدلات على المستوى العالمي . وأصبحت دول المجلس أشبه بالدول الصناعية من حيث الرعاية الصحية ، إذ يوجد فيها ما يقارب طبيبا واحدا لكل (٦٠٠) شخص .

ويرجع الفضل فيما تشهده دول مجلس التعاون الخليجي من الرفاه والرخاء الاجتماعي والاقتصادي إلى ما يسهمه النفط في الدخل القومي لهذه الدول ، لدرجة أن بعض الباحثين يطلقون على اقتصادها اسم اقتصاد النفط ، وأصبح النفط وسيط الاحتكاك الحضاري ومحرك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (آل ثاني ٢٠٠٠، ص ٥٧ - ٦٣) .

البعد الاستراتيجي :

شهد العالم في القرن العشرين ، حربين كونيتين ، بلغ ضحايا الأخيرة منهما ما يزيد على أربعين مليون نسمة . وفي النصف الثاني من القرن العشرين ، شهد العالم ما يزيد على مائة وثمانين حرباً ، بلغ مجموع ضحاياها أكثر من ثلاثين مليون نسمة . ويعزي معظم هذه الحروب إلى أطماع الأقوياء في ضم الضعفاء ، أو في سلب مواردهم.

ولإلقاء الضوء على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لابد من التركيز على الأبعاد العالمية والإقليمية والقومية والوطنية للأحداث التاريخية . فمنذ انطلاق مرحلة الاكتشافات الجغرافية الأوربية في القرن الخامس عشر الميلادي ، أصبحت منطقة الخليج من المناطق المهمة في مسرح السياسة العالمية . وقد جاء هذا التوجه بشكل تيارات تأخذ أشكالاً متعددة ومتغيرة حسب الظروف التي ينشأ فيها ذلك التيار . ويراد بالتيار التوجه نحو منطقة معينة سواء كان هذا التوجه سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو عسكرياً .

١- التيار البرتغالي : حرص البرتغاليون في عام ١٥٠٦ على سد منافذ التجارة التي يستخدمها العرب في الخليج العربي والبحر الأحمر ، حيث أنهم كانوا يتوقعون مقاومة من قبل الدولة العثمانية . وفي عام ١٥١٤م بدأ التيار البرتغالي يتقدم داخل الخليج العربي ، ونتج عن ذلك سيطرة البرتغاليين على البحرين في عام ١٥١٥م . وبعدئذ سيطروا على ساحل خليج عمان . غير أن العمانيين تمكنوا فيما بعد من القضاء على أكثر المراكز البرتغالية في مناطق ساحل خليج عُمان ، وبانتهاء القرن السابع عشر كان معظم الخليج العربي خالياً من سيطرة البرتغاليين.

٢- التيار الهولندي : غطى التيار الهولندي منطقة الخليج العربي في القرن السابع عشر . وركز الهولنديون في اتجاههم نحو رأس الخليج الشمالي على إعادة الطريق التجارية التي كانت تربط بين الخليج والبحر المتوسط . وقد أسهم ظهور التيار البريطاني وتعاظم المقاومة العربية في إنهاء التيار الهولندي . (الهيتي وصالح ١٩٨٦ ، ص ١٧) .

٣- التيار البريطاني : كان لبريطانيا نصيب الأسد في المناطق التي تشرف على البحار والخلجان العربية وبخاصة الخليج العربي . إذ حرصت على إدخال هذه المناطق ضمن امبراطوريتها الواسعة لمزاياها الموقعية والموضعية . وفي أواخر القرن التاسع

عشر أصبحت السيطرة لبريطانيا على منطقة الخليج العربي .

٤- التيار الألماني : ركزت ألمانيا على خط سكة حديد برلين - بغداد الذي كانت تهدف إلى إيصاله إلى الكويت واعتبرته المنفذ الذي يمكن أن يدخل منه التيار الألماني إلى منطقة الخليج العربي في مطلع القرن العشرين . ومع بداية الحرب العالمية الثانية وضعت ألمانيا خطة الجنوب الشرقي بهدف الوصول إلى الخليج العربي ولم يتم تنفيذها بسبب انشغال ألمانيا في الحرب .

٥- التيار الروسي القيصري : بدأت علاقة الروس بالخليج العربي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، إذ أن الروس حاولوا دخول الخليج وفي أذهانهم وصية الامبراطور بطرس الأكبر « توغلوا حتى تبلغوا سواحل الخليج العربي فتعيدوا الحياة إلى الطرق التجارية القديمة مع الشرق » . وقد تقدمت روسيا بمشروع خط سكة حديد يربط بين البحر المتوسط والخليج العربي ويصل ميناء طرابلس على البحر المتوسط بالكويت .

٦- التيار السوفيتي : انطلقت الاستراتيجية السوفيتية في الخليج العربي مما يلي :

أ - أن للمنطقة أهميتها الجيوبوليتيكية من حيث موقعها الجغرافي القريب من حدود الاتحاد السوفيتي .

ب - تزايد اعتماد الدول الغربية واليابان على نفط الخليج العربي في الثمانينيات من القرن العشرين ، وتوقع اعتماد العالم الشيوعي على نفط الخليج العربي في أواخر الثمانينيات .

ج - الحصول على تسهيلات عسكرية في دول المنطقة ، بما يعزز وجودها في الخليج العربي .

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ليكون قريباً من منطقة الخليج العربي ، وسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول

الخليج ، وحافظ على إقامة علاقات متوازنة مع طرفي النزاع في الحرب العراقية الإيرانية ، وحاول تأمين الملاحة في الخليج ، وكان له وجود في الخليج إبان حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية .

٧- التيار الأمريكي : تقوم الاستراتيجية الأمريكية على أهداف معلنة نوجزها فيما يلي :

أ - حاجة الولايات المتحدة لنفط الخليج ، وذلك يستلزم حماية تدفق النفط من المنطقة وتأمين وصوله إليها وإلى حلفائها .

ب - تأكيد ثقل الاستراتيجية الأمريكية وفاعليتها في محاولة للهيمنة على بحار العالم .

ج - حماية وتأمين الطريق الملاحي البحري الذي تسلكه ناقلات النفط من موانئ التصدير في المنطقة عبر مضيق هرمز حتى موانئ التفريغ في الولايات المتحدة وأوربا واليابان .

د - تحمل مسؤولياتها الدولية نحو إقامة السلام معتمدة على قوتها العسكرية والاقتصادية .

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ الناجم عن خروج بريطانيا من منطقة الخليج ، وكان لها وجود فعال في المنطقة من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية . والجدير ذكره أن الولايات المتحدة استعانت بعدد من الدول الحليفة أثناء حرب الخليج الثانية ، وبرزت أعمالها من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي . وشاركت قواتها العسكرية بالتعاون مع القوات البريطانية والفرنسية على وجه الخصوص في عمليات عسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت . وأسهمت بعض الشركات الأمريكية في إعادة إعمار الكويت بعد حرب الخليج مباشرة . ولا تزال سفنها الحربية تجوب مياه الخليج للمحافظة على الأمن في المنطقة ، وبخاصة تأمين حركة تصدير نفط الخليج . وتأمين سلامة المصالح الأمريكية في المنطقة .

(صالح ١٩٩٣ ، ص ١٩ - ٢١) .

لقد أدركت القوى العالمية الكبرى أهمية منطقة الخليج في العصر الحديث ، ومن الطبيعي أن تتنافس فيما بينها على هذه المنطقة الحيوية ، لذلك فإنها تحرص على أن يكون لها نفوذ لتتمكن من تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية . وقد وصفها جيمس فيرغريف بأنها منطقة الارتطام والتصادم بين القوى الكبرى . وأوضح ريموناوشي في كتابه بعنوان " ملوك الرمال في عمان " أن الدولة التي تستولي على الخليج وعلى ساحل عمان تستطيع أن تحكم جزيرة العرب والعراق وإيران وأفريقيا ، وتستطيع أن تغلق قناة السويس ، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وأفريقيا . (طعمة ١٩٧١ ، ص ٤٨) .

وقد عرض مركز الدراسات الاستراتيجية في النرويج لقضية الدول ذات المساحات الصغيرة والصغيرة جداً وأوضح الخيارات الأمنية التي يرى المركز أنه لابد لهذه الدول ومنها دول مجلس التعاون الخليجي أن تتبناها وهي تبحث عن استراتيجية تستند إلى سياسية جغرافية مناسبة لها . وتتلخص هذه الخيارات فيما يلي :

١- أن تنأى بنفسها عن الصراعات القائمة مع الاعتماد على قوتها الذاتية .
٢- أن تتحد فيدرالياً أو كونفيدرالياً فيما بينها .
٣- أن تنسق مع دول إقليمية كبيرة قوية .
٤- أن تغذي الصراع بين الدول الإقليمية لكي تنشغل عنها .
٥- أن تتحالف مع دولة قوية من خارج المنطقة التي تنتمي إليها .
٦- أن تتحالف مع دول قوية داخل الإقليم ودول قوية خارج الإقليم .

فأما الخيار الأول فإن من المستحيل على دول المجلس أن تتبناه طالما أنها تتعرض للأطماع الأجنبية . وأما الخيار الثاني فقد تم تطبيقه من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٨ . وأما الخيار الثالث فقد ثبت فشله في أزمة الخليج الثانية عام

١٩٩٠ . وأما الخيار الرابع فإنه لم يطبق على الرغم من أن الاتهامات وجهت بعنف لدول المجلس خلال الحرب العراقية الإيرانية التي كانت محصلة صراع تاريخي قديم قبل أن يكون لدول المجلس كيانات سياسية مستقلة . وأما الخيار الخامس فإنه يحدث بالفعل لجميع دول المجلس التي تقدم التسهيلات للدول الحليفة وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا . وأما الخيار السادس فإنه يحدث بالفعل وتم تطبيقه متمثلا في محاولة دول المجلس الصغيرة المحافظة على علاقة قوية مع المملكة العربية السعودية، وفي الوقت ذاته تلجأ الدول الصغيرة إلى تحالفات خارج منطقة الخليج .

وتلعب الدول الصغيرة لعبة التوازن السياسي أحيانا ، وقد رأى البعض أن الكويت هي أفضل من لعبته من خلال العلاقة الإقليمية مع القوى الإقليمية الثلاثة الكبرى ممثلة بالمملكة العربية السعودية والعراق وإيران . ويتم من خلال المحافظة على علاقة ممتازة مع القوى الثلاثة ، وإن حاولت إحدى القوى فرض نفوذها أو الضغط عليها ، مالت أكثر للقوتين المتبقيتين للاحتفاظ بالتوازن . ومارست الكويت سياسة التوازن نفسها في علاقاتها الدولية من خلال محافظتها على توازن معين في علاقتها ما بين المعسكرين الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة ، والمعسكر الشرقي ، وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي السابق .

ولدولة الكويت دور ثالث في معادلة التوازن من خلال تقوية علاقاتها مع الدول الصغيرة في الإقليم ، وحثها على تشكيل نوع من الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي أو التحالف في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى . وعموماً فإن لعبة التوازن هي من الألعاب التي تعطي الدول الصغيرة دوراً بارزاً في إقليمها السياسي . ويمتد ذلك إلى أن يكون لها دور في مسرح السياسة العالمية . ولكن هذه اللعبة تشبه الخلطة السحرية التي تدفع الدولة الثمن غالياً فيما إذا اختل أحد مركباتها . ويتهم بعض المحللين دولة قطر بأنها تحاول أن تلعب اللعبة نفسها في الوقت الحاضر .

وعموماً فإن دول مجلس التعاون الخليجي لم تستطع أن تقدم حلولا مرضية لحل

مشكلاتها من خلال لعبة الشد والجذب في إقليم الخليج على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي . ويمكن أن نذكر من بين هذه المشكلات مشكلة الحدود ، والمشاركة السياسية، والعمالة الوافدة ، وعدم التنسيق فيما بينها في المنظمات الدولية ، وعدم وضوح صورة التنسيق الاقتصادي ، وتخوف البعض من إنشاء جيش موحد ، وعدم إعطاء ضمانات مقبولة وكافية للمواطن الخليجي من حيث العمل والاستثمار والتنقل ، والتنسيق الأمني . وأخيراً لم نستطع أن نستشف من هذا المجلس بعد مرور ما يقارب عقدين من الزمن أي محاولة للتوجه نحو الفيدرالية أو الكونفيدرالية .

وإذا أخذنا التنسيق الأمني على سبيل المثال كمشكلة تواجه مجلس التعاون الخليجي نجد أنه لا توجد له صورة واضحة على الرغم من كبر حجم الإنفاق العسكري في دول المجلس وتزايده ، إذ ارتفع حجم الإنفاق من (٢١) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من (٢٤) مليار دولار عام ١٩٩٦ ، تقابله ديون تصل إلى ما يزيد على (١٠٢) مليار دولار ، وعجز في موازنة دول المجلس يصل متوسطه إلى ٢٥٪ . وعلى الرغم من ذلك نلاحظ بأن دول المجلس تكاد تعتمد كلياً على الدول الأجنبية من الناحية الأمنية ، مع عدم مراعاة أي هزة في السياسة العالمية . ويقال دائما بأن المشكلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي هي مشكلة سكانية تتمثل في محدودية حجم سكانها وقلة إمكانية حماية نفسها . ولا أرى أن هذه الفرضية صحيحة ، ذلك لأنني أعتقد بأن المشكلة الأمنية الحقيقية لا تتمثل في الكم وإنما تتمثل في الكيف ، إذ أننا بحاجة إلى التأكيد على أهمية الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع التقنيات الجديدة مع التركيز على أهمية التثقيف والتدريب والتنظيم والتخطيط .

ومما يؤكد صحة الرأي المذكور سابقا أن إسرائيل التي لا يتجاوز عدد سكانها (٦) ملايين نسمة استطاعت أن تحقق قوة كبيرة في الشرق الأوسط ، كما استطاع العراق بعدد سكانه البالغ في عام ١٩٩٠ أقل من (١٨) مليون نسمة أن يصل في مستوى القوة إلى رابع أكبر قوة في العالم بحيث أن إخراجه من الكويت استلزم تحالف (٤٠)

دولة . وربما يقول البعض بأن هذا التحالف كان مظلة أمريكية لتعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق ، ولكنني أرى أنه لإخراج العراق من الكويت في عام ١٩٩١ لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا واحدا من خيارين ، فإما أن تستخدم أسلحة غير تقليدية ، وهذا الخيار مرفوض تماما على جميع المستويات ، وأما أن تنشئ تحالفاً دولياً ضد العراق . وقد اختارت الخيار الثاني متحالفة مع غيرها على خوض الحرب لوحدها حتى لو حققت النصر فيها .

ويمكن القول بأن مستقبل منطقة الخليج العربي يرتبط بقضية السلام مع إسرائيل ، فأما أن تنجح عملية السلام وإما أن تفشل ، فإذا افترضنا نجاح عملية السلام مع إسرائيل فسوف يؤدي ذلك النجاح إلى إلغاء كل ما هو قومي أو ديني من ناحية تنظيمية ، وسوف يستبدل المشروع الحضاري القومي العربي بمشروع مقترح لنظام شرق أوسطي . وفي هذه الحالة سوف يفرض على جميع الدول في النظام المقترح تطبيق الديمقراطية وإنشاء مجالس تشريعية منتخبة ، وكل من يرفض ذلك سوف تجمد عضويته مثلما يحدث بالنسبة لدول الكومونولث . ولكن هناك تخوف من التلاعب بالعملية الانتخابية من خلال دعم بعض الفئات معنويا وماديا من بعض الجهات المتنفذة ، أو العمل على إحياء التناحر الفكري ما بين الناخبين الذين يمثلون المدارس الفكرية المختلفة في الغالب . وفي النهاية سوف يكون ذلك ضياعا للهدف الأساسي من العملية الانتخابية وهو تحقيق التنمية الشاملة ورفاهية المجتمع وأمنه .

وإذا افترضنا فشل عملية السلام مع إسرائيل فإن من المتوقع أن يعيد الفشل الكرة مرة أخرى في ملعب المدارس القومية والدينية وبخاصة الراديكالية . وسوف يخلق ذلك نوع من المواجهة غير المفضلة ما بين الحكومات والمدارس الراديكالية ، وقد وصل عددها في الخليج إلى أكثر من ست مدارس في الوقت الحاضر ، وجميعها تنتظر الفرصة السانحة لكي يكون لها دور في المشاركة بصورة عامة ، وربما يطالب بعضها بالتغيير (العلكيم ١٩٩٩ ، ع٣) .

النتائج والتوصيات :

نخلص مما سبق إلى أن هناك دولاً عديدة تتقاسم حوض الخليج العربي الذي يشكل بالنسبة إليها أهمية حاسمة . ويمكن القول بأن النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي يشغل الجانب الغربي من حوض الخليج ، بينما يشغل النظام الإيراني جانبه الشرقي ، ويشغل النظام العراقي رأسه الشمالي . وقد اقتصرت دراستنا على دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي : المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ودولة البحرين . ويتضح لنا من الدراسة النتائج التالية :

١- يتمتع النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بمزايا موقعية في الماضي والحاضر وسيحتفظ بهذه المزايا في المستقبل . وتعتبر منطقة الخليج مركز الثقل النفطي في العالم وسوقاً مهماً لمنتجات الدول الصناعية وبخاصة الغذائية والعسكرية . ومن هنا جاءت أهميتها الآنية والمستقبلية في الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي . وتأتي أهمية موقع الخليج الاستراتيجية من خلال توسطه للعالم القديم ، الأمر الذي تعرض فيه إلى تنافس الدول الغربية عليه منذ وقت مبكر في التاريخ . واعتبرت منطقة الخليج في الميزان السياسي الدولي من المحاور الأساسية في الصراع الدولي والمنافسة الاستعمارية التي شهدتها المنطقة منذ القرن الخامس عشر . ويدرك ساسة الغرب وعسكرييهم بأنه لا توجد منطقة أخرى في العالم تضاهي منطقة الخليج من حيث الأهمية ، لذلك فإنهم يحرصون على مصالحهم فيها ويحاولون السيطرة عليها أو إخضاعها لنفوذهم .

٢- يتمتع النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بموارد اقتصادية تؤهله لتحقيق مقومات القوة والوقوف في وجه الطامعين والمعتدين . ويعد النفط خط التقسيم التاريخي في تطور دول المجلس ، إذ انتقل الاقتصاد من مرحلة الاقتصاد المعيشي ما قبل النفط إلى مرحلة الاقتصاد التبادلي ما بعد النفط (السماك

١٩٩٣ ، ص ٣٢٧) . وعند الاطلاع على ميادين الاقتصاد لدول المجلس نجد أن بالإمكان تنمية قطاع الزراعة على الرغم من قسوة الظروف الطبيعية ، وقد برهنت المملكة العربية السعودية على أن بالإمكان التغلب على مشكلات الزراعة والقدرة على تحقيق فائض في إنتاج القمح الذي يشكل سلعة غذائية استراتيجية .

وفي ميدان الصناعة قطعت صناعة البتروكيماويات شوطا كبيرا وأسهمت في تقدم الصناعة إلى جانب الصناعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية ومواد البناء والإسمنت والزجاج . وأصبح إنتاج النفط والغاز الطبيعي يلعب دوراً رئيساً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول المجلس ، لما يدره من دخل كبير على هذه الدول ، إذ بلغت قيمة إيرادات النفط نحو ٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ . وانعكس ذلك على قيمة الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت نحو ٢٥٦ مليار دولار في العام نفسه بسعر السوق ، كما انعكس ذلك على ارتفاع دخل الفرد السنوي الذي بلغت قيمته ٩٣٧٥ دولارا . وقد أسهم قطاع الصناعة التحويلية بنحو ٢٦ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في عام ١٩٩٧ ، بينما بلغ إسهام قطاع الزراعة والصيد والغابات نحو ١١ مليار دولار .

٣- يقدر إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٢٧ر٥ مليون نسمة. ويشكل هذا العدد مورداً بشرياً يمكن الاعتماد عليه في عملية بناء النظام الإقليمي لهذه الدول . ويحتاج المواطنون الخليجيون إلى مزيد من الاهتمام للافادة من قدراتهم في خدمة بلادهم . ولا يتم ذلك إلا من خلال تنفيذ سياسة سكانية تقوم على أساس تخفيض الاعتماد على العمالة غير الخليجية وزيادة الاعتماد على العمالة الوطنية . ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج التدريب والتثقيف والتعليم المهني وتبادل الخبرات والتجارب والعمالة الوطنية بين دول المجلس .

ويتمتع السكان بنوعية حياة ذات مستوى جيد بفضل الجهود التي تبذلها

حكومات بلادهم لتوفير مستلزمات الحياة الكريمة من بني تحتية طبيعية واجتماعية واقتصادية تتمثل في توفير الرعاية الصحية ، ودور التعليم والمراكز الثقافية ، والنوادي الرياضية ، والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ، والمرافق والخدمات كالطرق والإسكان والماء والكهرباء والحدائق العامة والأسواق التجارية وغيرها .

ويتميز المجتمع الخليجي بأنه مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الأطفال كما ترتفع فيه نسبة الإعالة . ويستحوذ قطاع الخدمات على ٦٠٪ من حجم القوى العاملة ، في الوقت الذي يسهم بنحو ٤١٪ من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي . ويتلوه قطاع الأنشطة الثانوية الذي يشغل نحو ٣٠٪ من القوى العاملة ، ثم قطاع الأنشطة الأولية الذي يشغل ١٠٪ من القوى العاملة . وعلى الرغم من إسهام القطاعات الإنتاجية بتشغيل خمسي العمالة إلا أنها تسهم بنحو ٥٩٪ من قيمة الإنتاج المحلي والإجمالي .

٤- يشغل النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي حيزاً مكانياً تبلغ مساحته الإجمالية نحو ٢ر٦٧٣ر١٠٠ كم٢ ويعيش فوق أرضه عدد من السكان يقدر بنحو ٢٧ر٥ مليون نسمة ، أي أن كثافة السكان تقدر بنحو ١٠ر٢ نسمة/كم٢ . ويقدر عدد السكان الوطنيين بنحو ١٧ر٥ مليون نسمة ، أو ما نسبته ٦٣ر٦٪ من إجمالي عدد السكان . أي أن هناك عشرة ملايين أجنبي يعيشون في دول مجلس التعاون أو ما نسبته ٣٦ر٤٪ من إجمالي السكان . وتشكل هذه النسبة المرتفعة لغير الوطنيين مصدر قلق كبير للمسئولين في دول المجلس لما يترتب على وجودهم من مشكلات اجتماعية ولغوية وعرقية ودينية وسياسية يمكن أن تؤثر على استقرار المجتمع .. إلخ . غير أنه لا نستطيع أن ننكر الدور الإيجابي لهؤلاء الأجانب في عملية البناء والتنمية ، وستظل دول المجلس في حاجة إليهم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الأقل للاستعانة بخبراتهم

وخدماتهم لحين توافر البديل من الخبرات الوطنية .

٥- يرتكز النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون على مرتكزات تشكل دعائم بناء قوة النظام ، وتتمثل في المقومات الطبيعية وعلى رأسها مزايا الموقع الاستراتيجي والتجاري ، والمساحة الشاسعة للرقعة الأرضية بما تشتمل عليه من موارد طبيعية سواء في اليابسة أو في مياه الخليج ، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان ونوعياتهم بما يمارسونه من أنشطة متنوعة في مجالات القطاعات الإنتاجية والخدمية ، والمقومات الاقتصادية المتمثلة في استغلال الموارد الزراعية والصناعية والسياحية والنقل والتجارة .. إلخ .

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المتعددة لمقومات نظام دول المجلس ، إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في تبني سياسة جغرافية معاصرة لدول المجلس . وتتمثل هذه الجوانب في مشكلات الحدود ، والمياه الإقليمية ، والجزر ، والأطماع الأجنبية في استخدام بعض المواقع الاستراتيجية داخل المنطقة ، وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية ، وتنمية الصناعة والطاقة والسياحة ، والمحافظة على الطاقة ، والتنمية الإدارية ، والأمن الغذائي ، والأمن المائي ، والأمن الاقتصادي ، والأمن السياسي ، والأمن الاجتماعي والتعاون الإقليمي والدولي ، والعلاقات التجارية والجمركية البينية بين دول المجلس من جهة وبينها وبين بقية الدول العربية من جهة ثانية ، والنظام السياسي لدول المجلس في الحاضر والمستقبل ، والشراكة الخليجية الأوربية ، وعضوية منظمة التجارة العالمية ، والعولمة .

وبناء على النتائج سالفة الذكر فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- إعادة النظر في ميثاق مجلس التعاون الخليجي بإجراء تعديل عليه بهدف تطوير بنوده وصياغة بنود جديدة تتضمن قواعد لبناء تعاون أكثر قوة ويهد لإقامة اتحاد

للدول الخليجية يحمل اسم " اتحاد الدول الخليجية " أو اسم " الدول الخليجية المتحدة" . ويمكن الإفادة من تجربة الاتحاد الأوربي في حال الموافقة على المقترح الأول ومن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حال الموافقة على المقترح الثاني .

٢- وحتى يتم تعديل الميثاق وفق التوصية الواردة في البند (١) ، فإن الباحث يرى أن يتبنى مجلس التعاون الخليجي سياسة عامة ، تنبثق عنها سياسات خاصة بدول المجلس ، ولابد أن تتضمن السياسة العامة وكذلك السياسات الخاصة بكل دولة محورين أساسيين أحدهما يتضمن الثوابت التي ينبغي أن لا تخرج عن العقيدة الإسلامية ، والأمن القومي العربي ، والسيادة الوطنية ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، والتعددية ، والثاني يتضمن المتغيرات التي تتألف من سياسات مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية .

٣- إضافة إلى ذلك فإن الباحث يعتقد بأن من المفيد لمجلس التعاون تبني سياستين في آن واحد ، أحدهما سياسة علاجية آنية قصيرة المدى تتولى النظر في حل المشكلات الملحة ومحاولة علاجها خلال فترة زمنية محدودة تقل عن خمس سنوات، وثانيهما سياسة وقائية مستقبلية بعيدة المدى تتولى الاتفاق على صياغة خطوط عريضة لسياسة عامة تجمع شمل دول المجلس وتؤدي في النهاية إلى توحيدها في كتلة اقتصادية تتمكن من مواجهة تحديات العولمة من جهة ، وكتلة سياسية تتمكن من مواجهة الأخطار التي قد تتعرض إليها دول المجلس من الخارج.

٤- ينبغي أن يتجه الاتحاد المقترح لدول المجلس نحو التعاون مع الأنظمة الإقليمية والمنظمات الدولية بما يحقق مصلحة دول المجلس ويقوي أواصر التعاون مع الدول العربية والإسلامية .

المراجـع

- آل ثاني ، فهد ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا . تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي ، دار الصفاء للنشر ، عمان ٢٠٠٠ .
- بوبهي ، عبد الكريم ، النظام الإقليمي الخليجي ودوره الجيوبوليتيكي في الأمن القومي العربي . رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة البصرة ، ١٩٩٨ .
- السماك ، محمد أزهر ، الجغرافيا السياسية الحديثة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٣ .
- الشلق ، أحمد ، تطور العلاقات السياسية بين قطر وبريطانيا ١٩١٦ - ١٩٣٥ ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس .
- صالح ، حسن ، الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي . كلية الحرب الملكية ، عمان ١٩٩٣ .
- صالح ، حسن ، نحو نظام عربي جديد ، شؤون عربية ، ١٩٩٣ .
- طعمة ، هادي ، الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة. بغداد ، ١٩٧١ .
- عبد الله ، عبد الخالق ، النظام الإقليمي الخليجي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- العلكيم ، حسن ، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج : دراسة استشرافية . المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد (٣) رأس الخيمة ، ١٩٩٩ .
- العيدروس ، محمد ، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون . دار المتنبي للطباعة والنشر ، ط١ ، جامعة الإمارات العربية ، العين ، ١٩٩٧ .
- الفيلالي ، مصطفى ، التجمعات الإقليمية العربية . المستقبل العربي (١٣٨) ، ١٩٩٠/٨ .

- مقلد ، إسماعيل ، أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي ، شركة الربيعات للنشر ، الكويت ، ١٩٨٤ .
- المنصور ، عبد العزيز ، التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ - ١٩١٦ . رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة .
- المنصور ، عبد العزيز ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ ، رسالة دكتوراه، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٧٩ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٩ . الدوحة ، ١٩٩٩ .
- الهيتي ، صبري ، وصالح ، مهدي ، جغرافية الخليج العربي . جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .
- الإمام ، محمد ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين . المستقبل العربي (١٣٨) ، ٨/ ١٩٩٠ .
- Al-Thani, F., The Spatial Impact of The Hydro Carbon Industry on Land and Sea Use in Qatar.
- Ph, D, Thesis, Durham University , 1992.
- Amin. S.H., International and Legal Problems of the Gulf. Menas Press, 1981.
- Doha Palace, Protectorate Treaty of Qatar , 1916.